عودة منافذ الإمداد الجوي لنقل المواد الغذائية

غرفة البحرين: توافر جميع الاحتياجات من المواد الغذائية واستقرار الأسعار

كتبت: زينب إسماعيل

أكدت غرفة تجارة وصناعة البحرين أن التنسيق بين جميع الأطراف المعنية أسهم في استقرار أسعار المواد الغذائية والبضائع على حد سواء، بما يتماشى مع الأسعار العالمية طوال فترة الهجمات الإيرانية، مشيرة إلى بدء فتح منافذ الإمداد الجوي في المملكة لضمان وصول البضائع إلى الأسواق المحلية، وذلك بعد اعتماد تام على المنافذ البحرية والبرية.

وأفاد نبيل خالد كانو، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين أن لجنة قطاع الأغذية في الغرفة بذلت جهدا حثيثا في تعاون مع الجهات المختصة في الحكومة لتوفر للمواطنين والمقيمين كافة احتياجاتهم اليومية، وهو ما منحهم الثقة التامة والطمأنينة.

ولفت في تصريح للصحفيين على هامش احتفال لولوهايبرماركت بإطلاق العرض الترويجي «عالم المأكولات» أنه «بناء على الوضع القائم في المنطقة خلال الوقت الراهن، تتطابق أسعار البضائع مع الأسعار العالمية، في ظل رصد متواصل من وزارة التجارة والصناعة لضمان عدم التلاعب في الأسعار».

○ نبيل كانو.

من جانبه، أكد النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين يوسف صلاح الدين أن الغرفة لعبت دورا بارزا بدعم وتوجيه من وزارة الصناعة والتجارة للحفاظ على وتيرة توريد سلاسل الغذاء، حيث يجري تواصل مباشر ومستمر بين الوزارة والغرفة وتجار الأغذية وأصحاب السوبرماركت.

○ يوسف صلاح الدين.

وأشار إلى أن جميع الأطراف أسهمت في الحفاظ على توافر كافة الاحتياجات من المواد الغذائية والحفاظ على الأسعار في ظل الظروف التي مرت بها المملكة في الآونة الأخيرة، وذلك بفضل توجيهات القيادة الحكيمة، وأضاف «وهو ما يؤكد أن الدراسة التي تم تنفيذها من قبل وزارة التجارة والصناعة والغرفة أتت ثمارها».

وأوضح صلاح الدين أن نقل البضائع عن طريق البحر والجو تأثر خلال الأوضاع الأخيرة، ولكن بدأ النقل الجوي يعود تدريجيا، مشيدا بالدور الجبار والاستثنائي الذي قامت به الدول الخليجية الشقيقة، وعلى رأسها السعودية والإمارات لضمان وصول الإمدادات بحرا وبرا، وبتنسيق مع القيادة الحكيمة.

وقال إن البضائع وصلت إلى البحرين عبر الموانئ البحرية في كلا البلدين، وبالتحديد بحر العرب في الإمارات وميناء جدة في البحر الأحمر وعبرت المسارات البرية وصولا إلى جسر الملك فهد ومن ثم إلى البحرين.

وبين أن الجهات المختصة في البلدين أسهمت في تسهيل إجراءات التخليص الجمركي، وهو ما قامت به البحرين أيضا لتسهيل تمرير المواد الغذائية ومختلف البضائع.

رئيس الغرفة:

التبادل التجاري بين البحرين والفلبين يبلغ 29.6 مليون دولار في 2025

استقبل رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين نبيل خالد كانو، غينيس جايمي ريكاردو داكاناي غلياغا، سفير جمهورية الفلبين لدى مملكة البحرين، وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، واستعراض فرص تطوير الشراكات بين مجتمعي الأعمال.

وخلال اللقاء، وبحضور أعضاء مجلس الإدارة، أكد كانو حرص غرفة البحرين على توسيع آفاق التعاون مع جمهورية الفلبين، بما يسهم في دعم نمو التبادل التجاري وتنمية الاستثمارات المشتركة، مشيراً إلى ما تشهده العلاقات الاقتصادية بين البلدين من مؤشرات إيجابية تعكس وجود فرص واعدة لتعزيز التعاون الثنائي.

وأوضح أن حجم التبادل التجاري بين البحرين والفلبين بلغ نحو 29.6 مليون دولار في عام 2025، في ظل استمرار نمو الواردات البحرينية من السوق الفلبيني بنسبة 5.2%، وهو ما يعكس نشاطاً متزايداً في الحركة التجارية بين البلدين، ويؤكد أهمية الفلبين كشريك تجاري للبحرين، حيث جاءت ضمن أكبر 50 سوقاً للاستيراد.

وأشار كانو إلى أن هذا النمو يعكس تنوع المنتجات والقطاعات المتبادلة بين البلدين، لافتاً إلى أهمية البناء على هذه المؤشرات الإيجابية من خلال تطوير قنوات التعاون بين القطاع الخاص، وتعزيز فرص التبادل التجاري، وفتح مجالات جديدة للاستثمار المشترك.

كما أكد أهمية تعزيز التعاون في عدد من القطاعات الحيوية التي تمثل فرصاً واعدة للجانبين، من أبرزها الزراعة والثروة السمكية، والرعاية الصحية، وقطاع التصنيع، والسياحة، والتعليم، مشدداً على دور هذه القطاعات في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

وبيّن كانو أن غرفة البحرين تسعى إلى تعزيز التواصل المباشر بين رجال الأعمال في البلدين، من خلال تنظيم اللقاءات الثنائية والبعثات التجارية، بما يسهم في بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد، ويعزز من حضور القطاع الخاص البحريني في الأسواق الخارجية.

وأكد كانو في هذا السياق أهمية تشجيع المستثمرين من جمهورية الفلبين على الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في مملكة البحرين، في ظل ما تتمتع به من مقومات جاذبة، تشمل بيئة أعمال تنافسية، وتشريعات مرنة، وبنية تحتية متطورة، إلى جانب موقعها الاستراتيجي الذي يجعلها بوابة للأسواق الإقليمية، فضلاً عن توفر الكفاءات الوطنية والبنية المالية الداعمة، بما يعزز من فرص نجاح الاستثمارات وتحقيق عوائد مجزية.

من جانبه، أعرب السفير الفلبيني عن تقديره للدور الذي تضطلع به غرفة تجارة وصناعة البحرين في دعم بيئة الأعمال وتطوير القطاع الخاص، مؤكداً حرص بلاده على تعزيز التعاون مع مملكة البحرين، وتوسيع مجالات التبادل التجاري والاستثماري، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

وأشار إلى أن السوق الفلبيني يزخر بالفرص الاستثمارية المتنوعة، ويشهد نمواً في عدد من القطاعات الاقتصادية، معرباً عن تطلعه إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص البحريني، وتفعيل المزيد من المبادرات المشتركة التي تسهم في رفع مستوى التعاون الاقتصادي.

وجرى خلال اللقاء تأكيد أهمية استمرار التنسيق بين الجانبين، وتكثيف التواصل بين مجتمع الأعمال، والعمل على استكشاف فرص جديدة للتعاون، بما يسهم في الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية إلى مستويات أكثر تقدماً، وتحقيق مزيد من النمو والتكامل بين البلدين.

البحرين بخير

اطلعنا باهتمام على المقابلة القيمة مع الأخ العزيز خالد الأمين حول الأمن الغذائي في مملكة البحرين، وما تضمنته من أفكار عملية ورؤى استراتيجية ومشاريع طموحة تعكس فهماً عميقاً لطبيعة التحديات التي تواجهها المنطقة في هذا الملف الحيوي، خاصة في ظل الأزمات العالمية المتلاحقة التي أعادت ترتيب أولويات الدول، وجعلت من الأمن الغذائي قضية سيادية لا تقل أهمية عن الأمنين الاقتصادي والعسكري.

○ بقلم:
عدنان أحمد يوسف.

لقد سبق لنا أن تحدثنا في مرات عديدة حول هذا الموضوع كونه في غاية الأهمية مع تأكيدنا دائما ضرورة الانتقال من الخطاب التقليدي القائم على التحذير والتشخيص، إلى خطاب عملي قائم على المبادرة والحلول. ودعونا إلى بناء منظومة متكاملة للأمن الغذائي، تبدأ من التخزين الاستراتيجي، مروراً بسلاسل الإمداد، وانتهاءً بالإنتاج المحلي، كون الأمن الغذائي لا يتحقق عبر إجراء واحد، بل من خلال شبكة مترابطة من السياسات والمشاريع.

ومن أبرز ما طُرح في المقابلة، تأكيد أهمية إنشاء صوامع حديثة لتخزين القمح كجزء من البنية التحتية الاستراتيجية، بما يعزز قدرة المملكة على مواجهة التقلبات في الأسواق العالمية. هذا التوجه ليس جديداً على الدول المتقدمة، لكنه يكتسب أهمية خاصة في دول صغيرة منفتحة اقتصادياً مثل البحرين، إذ تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، ما يجعلها أكثر عرضة لصدمات العرض العالمية.

الموضوع الأكثر أهمية الذي نؤكده دائما هو موضوع التكامل الخليجي في مجال الأمن الغذائي، وهو طرح في غاية الأهمية، إذ لا يمكن لأي دولة خليجية بمفردها أن تحقق الاكتفاء الكامل، لكن من خلال التنسيق وتوزيع الأدوار والاستثمارات المشتركة، يمكن بناء منظومة إقليمية أكثر كفاءة واستدامة. فالبحرين، بحكم موقعها وخبرتها التجارية، مؤهلة لتكون منصة لوجستية متقدمة ضمن هذه المنظومة، خاصة في مجالات التخزين وإعادة التوزيع.

ونحن نشيد في هذا المجال بسلسلة المبادرات التي اتخذتها دول المجلس ولا سيما المملكة العربية السعودية الشقيقة بعمل ممرات لوجستية بديلة من شواطئ البحر الأحمر إلى كافة دول التعاون، وهو ما أمن استقرارا كبيرا على سلاسل الامداد وتوفير الغذاء في الأسواق المحلية.

ونحن ننوه بأهمية ما طرحه السيد خالد الأمين وهو دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في رسم مستقبل الغذاء في المنطقة. هذه نقطة جوهرية، لأن التجارب العالمية أثبتت أن الحكومات تضع الأطر والسياسات، لكن التنفيذ الحقيقي والاستثمار والتوسع يأتي من القطاع الخاص، خاصة في مجالات الصناعات الغذائية، والتقنيات الزراعية الحديثة، وسلاسل التوريد.

كذلك قضية تعزيز الإنتاج المحلي، خصوصاً في قطاعات مثل الدواجن والبيض، حيث تمتلك البحرين فرصاً حقيقية لرفع نسب الاكتفاء، ليس بهدف الانعزال، بل لتأمين حد أدنى من الاستقرار الغذائي. وهذا التوجه يتكامل مع السياسات الحديثة التي تمزج بين الإنتاج المحلي والانفتاح التجاري الذكي.

ومن النقاط المهمة التي يجب إبرازها هي إدماج مفاهيم الأمن الغذائي في المناهج التعليمية، وهي رؤية بعيدة المدى تعكس فهما بأن بناء الوعي المجتمعي هو الأساس لأي استراتيجية مستدامة. فالأمن الغذائي ليس مسؤولية الدولة وحدها، بل هو سلوك وثقافة تبدأ من الفرد والأسرة.

كل ما سبق يؤكد أن البحرين ليست في موقع رد الفعل، بل في موقع الفعل والمبادرة. فالمشاريع المطروحة، والرؤية الواضحة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتوجه نحو التكامل الإقليمي، كلها مؤشرات على أن المملكة تسير في الاتجاه الصحيح.

نعم، التحديات كبيرة، والعالم يعيش حالة من عدم اليقين، لكن ما نراه من تخطيط واستشراف واستثمار في هذا الملف الحيوي يجعلنا نقول بثقة: البحرين بخير.. لأنها لا تنتظر الأزمات، بل تستعد لها.

«الفيدرالي» يقود بنوك مجموعة السبع لإبقاء الفائدة دون تغيير.. وترقب تداعيات الحرب

يُتوقع أن يُبقي صناع السياسات النقدية في الولايات المتحدة وعبر مجموعة الدول السبع أسعار الفائدة دون تغيير هذا الأسبوع، فيما يراقبون بقلق إشارات إلى أن ارتفاع تكاليف الطاقة قد يؤجج التضخم.

من المتوقع على نطاق واسع أن تسفر ثلاثة أيام من قرارات الفائدة في واشنطن وأوتاوا ولندن وفرانكفورت وطوكيو عن إبقاء تكاليف الاقتراض دون تغيير في نادي الدول الغنية، مع توقعات بأن تتمسك البنوك المركزية باتجاه يميل إلى التشديد ترقباً لتداعيات حرب إيران.

وقد تتضمن محصلة القرارات تأكيداً حازماً من مسؤولي السياسة النقدية على مستوى العالم على استعدادهم للتحرك. وسيتناقض هذا الموقف مع النهج المطمئن الذي كان سائداً عند بداية آخر صدمة للطاقة في 2022، حين اعتبر كثيرون أن ارتفاع التضخم سيكون عابراً.

وسيتصدر بنك اليابان قرارات المصارف المركزية، الثلاثاء، بعدما مال مسؤولون تحدثوا في الأسبوع الماضي إلى إرجاء رفع محتمل للفائدة هذا الشهر.

ومن المتوقع أن يؤكد بنك كندا والاحتياطي الفيدرالي يوم الأربعاء، بحسب اقتصاديين ومستثمرين، موقف الانتظار ومراقبة الأحداث أيضاً، فيما يُرجّح بشدة أن يردد بنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي رسائل مماثلة يوم الخميس.

رغم أن الأوضاع المحلية أساسية بالنسبة إليهم جميعاً، فإن أحداث مضيق هرمز، نقطة الاختناق الواقعة في الشرق الأوسط لإمدادات الطاقة العالمية، قد تملي جزئياً أيضاً مسار سياساتهم النقدية.

وقالت إستيل أو الاقتصادية لدى «بلومبرغ إيكونوميكس»: «في الأسبوع الجاري، يُرجّح أن يُبقي الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا وبنك اليابان وبنك كندا، من بين آخرين، أسعار الفائدة دون تغيير وسط توترات أمريكية-إيرانية مستمرة ومتقلبة. نتوقع أن يُبقي الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة عند نفس مستوياتها حتى الربع الرابع، فيما يترك البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا خيار رفع الفائدة مفتوحاً».

سيُعدّ عدم اليقين بشأن رئيس الاحتياطي الفيدرالي بمثابة عنصر توتر إضافي يلقي بظلاله على قرارات إبقاء الفائدة من قبل البنوك المركزية هذا الأسبوع. وقد يكون اجتماع السياسة النقدية الأخير لجيروم باول على رأس البنك المركزي الأمريكي.

تُنهي وزارة العدل الأمريكية تحقيقاً في تجاوزات تكاليف تجديد مبنى الاحتياطي الفيدرالي، ما قد يمهد الطريق لتأكيد تعيين كيفن وارش، مرشح الرئيس دونالد ترامب لخلافة باول.

وفي دول أخرى، سيتابع المستثمرون مؤشرات مديري المشتريات في الصين، وأرقام التضخم والنمو في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، وقرارات الفائدة في البرازيل وبوتسوانا.

حسين عيسى يفوز بأكبر جائزة شهرية في البحرين

«التمويل الكويتي» يسلم الجائزة الكبرى لحساب «حصادي» لشهر مارس 2026

أعلن بيت التمويل الكويتي تسليم الجائزة الشهرية الكبرى لحساب «حصادي» لشهر مارس 2026، وذلك خلال استقبال خاص أقيم في المقر الرئيسي للبنك، في أجواء احتفالية تعكس حرص البنك على تقدير عملائه لثقتهم المستمرة بخدماته ومنتجاته.

وجرى خلال الحفل تسليم حسين عيسى علي الجائزة الشهرية الكبرى البالغة (101,000) دينار بحريني، والتي تُعد الأكبر من نوعها على مستوى الجوائز الشهرية الفردية في مملكة البحرين، في تأكيد جديد لتميز برنامج حصادي وما يقدمه من فرص مجزية للعملاء.

وتأتي هذه الجائزة امتداداً للنهج الذي يعتمده بيت التمويل الكويتي في تقديم حلول مالية مبتكرة تجمع بين الادخار وتحقيق قيمة نوعية للعملاء، حيث يواصل حساب «حصادي» ترسيخ حضوره كأحد أبرز برامج الادخار في المملكة التي تتيح فرصا عديدة للفوز بجوائز نقدية كبيرة. وبهذه المناسبة، صرح السيد محمد زقوت نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في مجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين قائلاً: «نحرص في بيت التمويل الكويتي – البحرين على تطوير حلول مصرفية ترتكز على فهم واضح لاحتياجات عملائنا وتقديم قيمة حقيقية تدعم أهدافهم المالية على المدى الطويل، ويأتي برنامج «حصادي» في مقدمة هذه المبادرات بوصفه أحد البرامج التي تعكس هذا التوجه من خلال الجمع بين الحافز المالي وإدارة الادخار».

وأضاف: «إن الجائزة الشهرية الكبرى بقيمة (101,000) دينار بحريني تعكس حرصنا على تقديم مبادرات تُعزز من تجربة العملاء وتدعم أهدافهم المالية. وسنواصل تطوير خدماتنا ومنتجاتنا بما يواكب تطلعاتهم، ويُعزز من تنافسيتنا وترسيخ مكانة البنك في القطاع المصرفي في مملكة البحرين».

ويُعد حساب «حصادي» من أبرز برامج الادخار التي يقدمها بيت التمويل الكويتي – البحرين، حيث يتيح للعملاء فرصاً مُتعددة للفوز بجوائز نقدية مجزية على مدار العام، ما يعكس التزام البنك بتقديم خدمات مصرفية مُتقدمة تُلبي تطلعات عملائه.

وفي هذا الإطار، يُواصل بيت التمويل الكويتي – البحرين تقديم فرص مجزية لعملائه من خلال برنامج «حصادي»، حيث تتضمن سحوبات شهر أبريل جائزة كبرى أخرى بقيمة (101,000) دينار بحريني لفائز واحد، إلى جانب جائزة النخبة بقيمة (50,000) دينار بحريني لفائز واحد، بالإضافة إلى جوائز شهرية بقيمة (300) دينار بحريني تُمنح لـ(75) فائزاً، مما يُعزز من فرص الفوز ويمنح العملاء مزيداً من الحوافز لتحقيق أقصى استفادة من مدخراتهم.